

أزمة المشروع الوطني الفلسطيني

والآفاق المحتملة



محرر

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أسامة حمدان	أحمد خليفة	د. إبراهيم شرقية
د. عبد الحميد الكيالي	رفعت شناعة	د. حسين أبو النمل
د. محسن محمد صالح	أ. د. مجدي حماد	د. ماهر الطاهر
	وائل أحمد سعد	



الفصل السادس

**قراءة نقدية في تجربة السلطة
الوطنية الفلسطينية**

قراءة نقدية في تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية

أ. وائل سعد*

مقدمة:

تشكلت فكرة القبول بالذهاب إلى تسوية سياسية مع الاحتلال الإسرائيلي قبل سنوات طويلة من توقيع اتفاق أوسلو، حيث جسد برنامج النقاط العشر الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1974 روح مشروعها السياسي منذ ذلك الوقت؛ إذ هدف إلى إقامة سلطة فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من أرض فلسطين، كما تمّ تثبيته سنة 1988 مع رفع شعار دولتين لشعبين والقبول بقراري 242 و338.

نشأت السلطة الفلسطينية سنة 1994 على خلفية توقيع اتفاق أوسلو، وقد حرصت "إسرائيل" بذهابها إلى المفاوضات على التخلص من إدارة الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصاً بعد الخسائر البشرية والمادية والمعنوية التي تكبدتها في أثناء الانتفاضة المباركة في الفترة 1987-1993؛ كذلك شكلت عقدة الخطر الديموغرافي والخوف على هويتها اليهودية أحد أهم سياقات التسوية، وخصوصاً أن كل المؤشرات كانت واضحة بأنها تسير نحو التفوق الفلسطيني العددي في فلسطين التاريخية.

كذلك احتفظت "إسرائيل" بالكثير من عناصر القوة في اتفاقيات المرحلة الأولى، مما أتاح لها التأثير في مستقبل السلطة الفلسطينية ومشروع الدولة الفلسطينية، فربطت المكونات الأساسية للسلطة بها؛ إلى درجة أن تحرك قيادة السلطة الفلسطينية بات يحتاج إلى إذن إسرائيلي. كذلك احتفظت "إسرائيل" بسيطرتها على المعابر الحدودية، وربطت شبكة الكهرباء والمياه والاتصالات بها أيضاً. كما قيدت الاقتصاد الفلسطيني باتفاق باريس الملحق باتفاق أوسلو (بروتوكول باريس الاقتصادي Paris Protocol)، الذي ما زال يسهم في إعاقه بناء اقتصاد فلسطيني تنموي يهيئ لاقصاد دولة قادرة على القيام بواجباتها دون أموال الدول المانحة.

* باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، ويعمل مساعداً للمدير العام في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت.

كما شكل قبول منظمة التحرير الفلسطينية بترحيل القضايا الأساسية والمتعلقة بمستقبل اللاجئين، والقدس، والمستوطنات، والحدود والمياه، والسيادة إلى المرحلة النهائية، نقطة ضعف انعكست لاحقاً على سير العملية التفاوضية وتحولها إلى حالة تجميلية لصورة المحتل الراغب بالسلام.

وبعد مرور أكثر من 19 عاماً على توقيع اتفاق أوسلو ما زالت السلطة الفلسطينية على الرغم من تنفيذها المتطلبات الإسرائيلية الأمنية، عاجزة عن تحقيق حلم الدولة الفلسطينية الموعودة، كما أنها عاجزة عن التحرُّر من القيود الإسرائيلية التي فرضها اتفاق أوسلو على كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، وهو ما ولد حالت إحباط فلسطينية شعبية، وحتى رسمية على مستوى قيادات السلطة الفلسطينية، من مسار التسوية السلمية.

أولاً: السلطة الفلسطينية والوضع الفلسطيني الداخلي:

لإجراء قراءة نقدية موضوعية لتجربة السلطة الفلسطينية في الوضع الداخلي لا بدّ من وضع مجموعة من المحددات التي حكمت علاقة السلطة الفلسطينية بالفصائل.

1. تفرد حركة فتح في تحديد المسار السياسي الفلسطيني.
2. استخدام حركة فتح السلطة التي تقودها في أكثر من موقع لفرض رأيها.
3. اعتماد السلطة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني بشكل عام على الكاريزما الشخصية للقيادة الفلسطينية؛ والتي يصعب معها بناء نظام سياسي مؤسساتي قد يشكل نواة لمشروع دولة.
4. اعتماد قيادة السلطة الفلسطينية نظام "الزبائنية" (أي النظام القائم على المنفعة الشخصية المتبادلة بين الرئيس والمرؤوس) إلى حد كبير في عملية إدارة السلطة، وتحكم المصالح الخاصة بالأداء العام.
5. تدني الكفاءة السياسية الفلسطينية في عملية المفاوضات منذ أوسلو، والقبول بالتزامات أمنية انعكست سلباً على العلاقات الفلسطينية الداخلية.
6. اعتماد مبدأ وحدانية الخيار السياسي؛ أي أنه لا خيار أمام السلطة الفلسطينية سوى خيار المفاوضات ثم المفاوضات، وعلى الرغم من أن الرئيس الراحل ياسر عرفات

استخدم المقاومة أحياناً بشكل تكتيكي وخصوصاً قبيل وفاته، إلا أن هذا الأسلوب انتهى مع قدوم الرئيس محمود عباس .

7. انتقال مظاهر الضعف والترهل والفساد الإداري والمؤسسي في منظمة التحرير إلى السلطة الفلسطينية؛ وإسهام أموال المانحين بتعميق الفساد .

وبناء على ما تقدم فإن سياقات عمل السلطة الفلسطينية ولدت مقيدة بشكل أو بآخر بقرار الرجل الواحد والحزب الواحد، ومقيدة باتفاق سياسي ليس له سقف زمني، ويحكم مسارها وفق المصلحة الكلية للمحتل، الذي حرص على استمرار هذه السلطة طول العقدين الماضيين ضمن دائرة الكيان الوظيفي .

ومع امتناع عدد من التيارات السياسية الفلسطينية المعارضة لاتفاق أوسلو عن المشاركة في الانتخابات سنة 1996، استمرت حالة التفرد الفتاوي بمعظم دوائر ومؤسسات السلطة الفلسطينية، حيث فاز من مرشحي القوائم الرسمية لحركة فتح 50 مرشحاً من ضمنهم ثلاثة غير منتمين إلى حركة فتح، ونجح من أعضاء حركة فتح من الذين ترشحوا خارج القوائم 21 مرشحاً، وبذلك حصلت فتح على 68 مقعد من أصل 88 من مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني لسنة 1996¹. كما احتلت حركة فتح على الأقل موقعين من المواقع الثلاثة في الوزارات (وزير، ووكيل وزارة، ووكيل مساعد)، وأن 33 شخصاً من مجموع الوكلاء والوكلاء المساعدين الأربعين في الوزارات العشرين كانوا سنة 1996 من حركة فتح²، أما البقية فهم من المستقلين الذين تميل غالبيتهم إلى حركة فتح .

وبما أننا في إطار البحث عن أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، فإن قيام السلطة الفلسطينية أسهم في تحجيم منظمة التحرير، التي تضاءلت مع الزمن حتى بدت وكأنها دائرة من دوائر السلطة، كما أسهم قيام السلطة وتحجيم دور المنظمة في تغييب فلسطينيي الخارج عن قضيتهم وعن ممارسة واجباتهم وحقوقهم الوطنية .

حملت نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية سنة 2006، أملاً بكسر الاحتكار السياسي داخل السلطة الفلسطينية، إلا أن فوز حركة حماس بأغلبية المقاعد التشريعية،

¹ جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998)، ص 187 .

² المرجع نفسه، ص 198 .

أظهر أن قيادة فتح ما زالت غير مستعدة تماماً لتقبُّل استيعاب حماس في النظام السياسي الفلسطيني، ولا للتداول السلمي للسلطة، فقامت بالعديد من الإجراءات لإفشال تجربة حركة حماس، مدعومة بسياسات وإجراءات إسرائيلية وأمريكية تدفع بهذا الاتجاه، إلى جانب دول "الاعتدال" العربي، وقد تضمن ذلك:

1. إلحاق كافة الأجهزة الأمنية والمؤسسات الإعلامية وإدارة المعابر إلى مكتب رئاسة السلطة.

2. مصادقة المجلس التشريعي المنتهية ولايته في جلسة عقدها في 2006/2/13، بُعيد الانتخابات التشريعية، على مجموعة من المراسيم الرئاسية تمنح الرئاسة حقَّ تشكيل المحكمة الدستورية دون مصادقة المجلس التشريعي، وتعيين رئيس ديوان الموظفين ورئيس هيئة التقاعد ورئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، وتعديل يسمح بتعيين أمين عام المجلس التشريعي من خارج المجلس، وقد تولى شخصيات فتحاوية جميع هذه المناصب.

3. استباق تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة حماس، والقيام بحملة تعيينات وترقيات في مؤسسات ووزارات السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية.

4. انتزاع التمثيل الدبلوماسي ومتابعة السفارات من صلاحيات وزير خارجية السلطة الفلسطينية، وإعادتها مرة أخرى بالدائرة السياسية التابعة لمنظمة التحرير.

من الواضح أنه تمَّ عملية تفرغ لمضمون العملية الديمقراطية، بقيادة رئاسة السلطة الفلسطينية، مما أسهم في زيادة حالة الاحتقان الداخلي، كما دفعت العناصر المحسوبة على فتح باتجاه رفع وتيرة الفلتان الأمني، وهو ما أدى إلى عملية الحسم العسكري الذي فرضت فيه حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007.

وعلى الرغم من تعدد الاتفاقيات بين الأطراف الفلسطينية ومحاولات ترتيب البيت الفلسطيني، وتوقيع اتفاق القاهرة آذار/مارس 2005، ووثيقة الوفاق الوطني أيار/مايو 2006 واتفاق مكة شباط/فبراير 2007، وحتى إعلان الدوحة 2012، إلا أن الانقسام الفلسطيني لم ينته، وانكشفت التأثيرات الخارجية وضغوط القوى الدولية في التأثير على الوضع الفلسطيني الداخلي.

ثانياً: الجانب الاقتصادي:

تُعدُّ البنية الاقتصادية القوية لأي كيان سياسي ناشئ، أحد أهم مقومات بناء الدول الحديثة القادرة على النهوض بمجتمعها وتقدمه، وفي هذا الإطار ما زالت السلطة الفلسطينية بعد مرور نحو عقدين من الزمن تعتمد على الدول المانحة في سدِّ عجز ميزانيتها المقدر سنوياً بنحو 1.3 مليار دولار أمريكي، يذهب جلها لتغطية فاتورة الرواتب الحكومية للموظفين. وفي مقاربة بسيطة مع دولة مثل لبنان (حيث هناك تقارب في عدد السكان) بناتج محلي يبلغ 45 مليار دولار سنوياً، يقدر عدد موظفي القطاع العام فيه بنحو 175 ألف موظف، بما فيهم الأمن الداخلي والجيش والذين يبلغ عددهم نحو 95,500، في المقابل يقدر عدد موظفي السلطة الفلسطينية بنحو 160 ألف موظف بينما يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للسلطة نحو ستة مليارات دولار، وهو ما يظهر مدى المعاناة الاقتصادية للسلطة، كما يُظهر حجم الترهل الذي يعانيه القطاع العام في السلطة الفلسطينية التي لا يوجد فيها جيش أصلاً، وتقييد عمل أجهزة الأمن الفلسطينية في مناطق محدودة المساحة والمهام.

وبالرجوع إلى آراء خبراء الاقتصاد في تحديد أسباب تردي الوضع الاقتصادي في أراضي السلطة الفلسطينية، نرى أن برتوكول باريس الاقتصادي الموقع سنة 1994، يعدُّ أحد أهم الأسباب التي أسهمت في حرمان السلطة الفلسطينية من وضع اقتصادي تنموي؛ فحسب برتوكول باريس فإن الاقتصاد الفلسطيني يقع ضمن نطاق الاتحاد الجمركي مع "إسرائيل"، مما يعني بأنه من الصعب الحديث عن نظام تجاري وضريبي فلسطيني مستقل عن النظام الإسرائيلي، وبالتالي يتوجب على السلطة الفلسطينية أن تفرض نفس معدلات الضرائب الإسرائيلية سواء المباشرة أم غير المباشرة؛ وقد حدد البرتوكول الضريبة على القيمة المضافة بين 15-16%، وهو ما يعادل قيمة الضريبة تقريباً المفروضة في "إسرائيل" والتي تبلغ 17%، مع الفارق الشاسع بين الطرفين في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم 1: مقارنة معدل دخل الفرد الإسرائيلي والفلسطيني 1995-2011
(بالدولار)³

السنة	معدل دخل الفرد الإسرائيلي	معدل دخل الفرد الفلسطيني
1995	17,305	1,406
1996	18,495	1,360
1997	18,583	1,442
1999	18,038	1,617
2002	17,140	1,085
2004	18,513	1,317
2006	20,520	1,275
2008	27,434	1,356
2009	26,042	1,416
2010	28,575	1,502
2011	31,291	1,614

³ بالنسبة لمعدل دخل الفرد الفلسطيني للسنوات 1994-1999، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2000** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003)؛ وبالنسبة للسنوات 2002-2006، انظر: سلطة النقد الفلسطينية ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، رام الله، العدد 26، تشرين الأول/ نوفمبر 2011، في: http://www.pma.ps/images/stories/economic_monitor/20-arabic-documents/monitor_26.pdf؛ وبالنسبة للسنوات 2008-2010، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2011)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/NationalACc_Q410A.pdf؛ وبالنسبة لسنة 2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2011)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2012)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Q4.11a.pdf أما بالنسبة لمعدل دخل الفرد الإسرائيلي للسنوات 1995-2004، انظر: Central Bureau of Statistics (CBS)، <http://www1.cbs.gov.il/publications12/1478/pdf/t39.pdf> وبالنسبة للسنوات 2006-2011، انظر: CBS، http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t1.pdf

ومن المساوئ التي تضمنها البروتوكول، آلية جمع الإيرادات من الضرائب على الواردات الفلسطينية، حيث تعتمد بشكل رئيسي على ما يعرف بمبدأ الوجهة النهائية للسلع المستوردة، أي أنه يجب تضمين الوثائق التي تثبت أن المواد المستوردة متجهة نحو أراضي السلطة الفلسطينية، وبما أن الكثير من التجار الفلسطينيين يفضلون الاستيراد عبر وسيط إسرائيلي تفادياً للعقلة الإسرائيلية، فإن ذلك يحرم خزينة السلطة من إيرادات ضريبية.

كذلك الأمر بالنسبة لعملية جمع وتحويل أموال المقاصة الجمركية التي تستخدمها "إسرائيل" في كثير من الأحيان كأداة من أدوات الضغط السياسي على السلطة الفلسطينية فتمتنع عن تحويلها إلى خزينة السلطة، مما يلحق ضرراً مباشراً بالاقتصاد الفلسطيني.

هذا، إلى جانب الخسائر بسبب الاحتلال، حيث قدرت قيمة خسائر الاقتصاد الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي بنحو 6.9 مليار دولار لسنة 2010⁴، وهو أكبر من حجم الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني الذي يبلغ نحو ستة مليارات دولار، والجدول التالي يوضح الفارق الشاسع بين حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي والناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، مما يؤكد بأن اتفاقية باريس لم تكن متكافئة.

وفي إطار المساعدات المالية لميزانية السلطة بلغ حجم مساعدات الدول المانحة للسلطة الفلسطينية بين سنتي 1994-2003، نحو 4.448 مليار دولار، مقابل ما تلقتة السلطة الفلسطينية من مساعدات بين سنتي 2005-2011 والتي بلغت نحو 8.885 مليار دولار، أي أن السلطة الفلسطينية تلقت خلال سبع سنوات من تولي الرئيس عباس رئاسة السلطة ضعفي ما تلقتة خلال عشر سنوات في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات، لأسباب تعود إلى أداء السلطة في تنفيذ المتطلبات الأمنية المتفق عليها. وعلى الرغم من تضاعف حجم الدعم الخارجي إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011 لم يتجاوز ما كان عليه سنة 1999 والذي بلغ نحو 1,613 دولار.

⁴ ذكر وزير الاقتصاد الفلسطيني د. حسن أبو لبة، أن الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي خلال سنة 2010 تقدر بـ 6.9 مليار دولار. انظر: وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، رام الله، في: http://www.mne.gov.ps/resultsearch.aspx?id=1711&lng=2&tab=portal_announcements

جدول رقم 2: مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي والفلسطيني
1995-2011 (بالمليون دولار)⁵

السنة	الناتج المحلي الإسرائيلي بالمليون دولار	الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (الضفة والقطاع)
1995	95,988	3,193
1996	105,229	3,286
1997	108,441	3,702
1999	110,725	4,512
2002	112,974	3,264
2004	126,571	4,198
2006	145,457	4,322
2008	201,673	4,878
2009	194,851	5,241
2010	217,793	5,728
2011	242,922	6,339

وفي الإطار العام للأداء الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، نورد بعض الملاحظات التي حكمت مسار الوضع الاقتصادي الفلسطيني:

1. شكل اتفاق أوسلو كارثة اقتصادية من الدرجة الأولى للسلطة الفلسطينية؛ إذ أشار تقرير صادر عن البنك الدولي World Bank في أيلول/سبتمبر 2012، إلى أن استمرار

⁵ بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للسنوات 1995-1997، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2000؛ وبالنسبة للسنوات 1999-2010، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)؛ وبالنسبة لسنة 2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2011).

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي للسنوات 1995-2004، انظر: CBS، <http://www1.cbs.gov.il/publications12/1478/pdf/t17.pdf>؛

وبالنسبة للسنوات 2006-2011، انظر:

CBS، http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t11.pdf

العزل الجغرافي للمنطقة (ج) يفرض قيوداً ملزماً على النمو الاقتصادي؛ حيث تشكل المنطقة (ج) المسيطر عليها إسرائيلياً المساحة الأكثر وفرة بالموارد في الضفة الغربية والخزان المائي الأساسي أيضاً، كما أنها المنطقة الوحيدة المترابطة جغرافياً بالضفة الغربية.

2. ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي بموجب بروتوكول باريس.
3. استمرار الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض قيوداً ملموسة من حواجز وحصار واستيطان وجماد عازل تمنع أي تقدم في عملية التنمية المستدامة.
4. انتشار الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وغياب المساءلة الحقيقية.
5. تحويل أراضي السلطة الفلسطينية إلى سوق استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية، أكثر من 70% من الواردات الفلسطينية تأتي من "إسرائيل".
6. استخدام رواتب الموظفين في الخلاف السياسي الداخلي، إذ أصدرت الرئاسة الفلسطينية بعيد الانقسام تعليمات لموظفي القطاع العام في غزة بالامتناع عن الذهاب إلى أعمالهم، فوفقاً لتقرير للمجلس الاقتصادي الفلسطيني (بكار) فإن عدد موظفي قطاع غزة يبلغ 78 ألفاً، وأن عدد الذين يذهبون إلى أعمالهم من بين هؤلاء هو 17,750 موظفاً بنسبة 22.7%، وتمثل الرواتب المدفوعة لهؤلاء 14.2% فقط من إجمالي الرواتب التي تم تحويلها من قبل السلطة الفلسطينية، مما يعني بأن خزينة السلطة تدفع سنوياً 386 مليون دولار لمن يجلس في بيته دون مردود إنتاجي أو خدماتي⁶.
7. اعتماد السلطة الفلسطينية على أموال الدول المانحة في سدّ عجز موازنة السلطة.

ثالثاً: الجانب الأمني:

شكل الملف الأمني أحد أهم بنود اتفاق أوسلو، فقد نصت المادة الثامنة من وثيقة إعلان المبادئ تحت بند النظام العام والأمن على التالي: "من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشئ المجلس قوة شرطة قوية بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضدّ التهديدات

⁶ المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكار)، انظر: <http://www.pecdar.ps/userfiles/file/emp.%20report.pdf>

الخارجية وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام“.

كما تناولت الاتفاقيات المحقة باتفاق أوسلو مثل اتفاقية طابا سنة 1995 وواي ريفر Wye River Agreement سنة 1998 واتفاقية شرم الشيخ سنة 1999، ترتيب الوضع الأمني للسلطة الفلسطينية، والمطالبة بمنع المقاومة الفلسطينية من القيام بعمليات عسكرية ضدّ الاحتلال الإسرائيلي. وبالفعل لم تتوان السلطة الفلسطينية عن القيام بما هو متفق عليه أمنياً، فاعتقلت قيادات وعناصر من فصائل المقاومة. وهنا تبرز مسألة مهمة، أن المبدأ الأساسي الذي قامت عليه عملية السلام هو مبدأ “الأرض مقابل السلام“، والعجيب هنا أن السلطة الفلسطينية التزمت بما هو مطلوب منها أمنياً ولكن أين هي الأرض؟!

فقد بلغت نسبة الأراضي الخاضعة للسيطرة الأمنية والمدنية الكاملة للسلطة 18.2% من مجمل أراضي الضفة والقطاع بعد اتفاقية شرم الشيخ سنة 1999، وهي ما أُطلق عليها المناطق (أ)، في حين شكلت المناطق المسماة (ب) 21.8% من مجمل أراضي الضفة والقطاع، حيث تتمتع السلطة فيها بصلاحيات مدنية فقط، فيما بقيت الصلاحيات الأمنية بيد “إسرائيل“. وقد بقي الجزء الأكبر من أراضي الضفة الغربية 60%، خاضعاً للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية، ضمن المنطقة المسماة (ج)⁷.

وحسب رأي الباحث الأمريكي ستيفن بيليتير Stephen C. Pelletiere في دراسة نشرها معهد الدراسات الاستراتيجية في الكلية الحربية للجيش الأمريكي، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين ووزير خارجيته شمعون بيريز Shimon Peres قررا أن يعهدا لمنظمة التحرير الفلسطينية بالقيام بدور الشرطي بالوكالة لقمع الفلسطينيين، وهو ما وافقت عليه منظمة التحرير⁸.

⁷ انظر نصّ اتفاقية شرم الشيخ 1999/9/7، موقع المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)، في: http://www.malaf.info/?page=ShowDetails&Id=34&table=pa_documents&CatId=77؛ وانظر أيضاً: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، أوامر إسرائيلية بوقف البناء والعمل في عدد من المنازل الفلسطينية في قرية يتما جنوب مدينة نابلس، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2052، في: 6/8/2009.

⁸ Stephen C. Pelletiere, “ Hamas and Hizbollah: The Radical Challenge to Israel in the Occupied Territories,” Strategic Studies Institute (SSI), United States Army War College, 10/11/1994, <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pubs/display.cfm?pubID=196>

فقد عانت المعارضة الفلسطينية بشكل عام وحركة حماس بشكل خاص من الحملات الأمنية الفلسطينية من سنة 1994 حتى اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر 2000، ففي 18/11/1994 قامت الشرطة الفلسطينية بما عرف بمجزرة الجمعة الأسود ضدّ المصلين في مسجد فلسطين في غزة، استشهد فيها 13 مصلياً، وجرح أكثر من مائتين آخرين.

وقد تعددت الاعتقالات التي نفذتها السلطة الفلسطينية ضدّ حركتي حماس والجهاد الإسلامي، فمع كل عملية جهادية ضدّ الاحتلال كانت السلطة تقوم بحملة اعتقال واسعة، فخلال شهر واحد فقط (19 نيسان/أبريل - أيار/مايو 1995)، داهمت السلطة حوالي 57 مسجداً 138 مرة. وكذلك قامت السلطة باعتقال عدد من قيادات حركة حماس في قطاع غزة في أواخر حزيران/يونيو 1995، من بينهم محمود الزهار وأحمد بحر وأحمد نمر، وخضعوا للتعذيب والإهانة، وحُلقت لحاهم.

كما عمدت السلطة إلى استهداف البنية التحتية لحركتي الجهاد الإسلامي وحماس، فأغلقت المدارس والجمعيات الخيرية ولجان الزكاة ورعاية الأيتام التي يديرها أنصار حماس والجهاد الإسلامي. غير أن أشد حملات الاعتقال قد تمت في شهري آذار/مارس، ونيسان/أبريل 1996 بعد سلسلة العمليات التي هزت "إسرائيل"، عقب اغتيال القائد في كتائب القسام الشهيد يحيى عياش (الذي كان مهندساً لعمليات أدت لقتل حوالي سبعين إسرائيلياً وجرح 340 آخرين)⁹، وقد طالت الاعتقالات أكثر من ألف من نشطاء حماس والجهاد الإسلامي. وأشارت تقارير حقوقية إلى أن الأجهزة الأمنية استخدمت كافة أنواع التعذيب، حيث رصدت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن في تقرير لها ذكرت فيه أنه منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994 حتى تشرين الأول/أكتوبر 2001 حدثت 27 حالة وفاة في السجون ومراكز التوقيف التابعة لها، وقد ظهرت آثار عنف وتعذيب على جسد المتوفين في معظم هذه الحالات¹⁰.

⁹ محسن صالح، "المقاومة الفلسطينية خلال نصف قرن (2/1)"، مجلة البيان، العدد 132، كانون الأول/ديسمبر 1998.

¹⁰ الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، التحقيق والتشريح: حالات الوفاة في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية للعام 2001، سلسلة تقارير خاصة (10)، انظر: <http://www.ichr.ps/pdfs/sp10.pdf>

وقد أشاد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أمنون ليبكين شاحاك Amnon Lipkin-Shahak ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) Israel Security Agency—ISA (Shabak) عامي أيالون Ami Ayalon بالتحرك "المنهجي" الذي يقوم به ياسر عرفات ضد حماس¹¹.

وكان من أهم عمليات الاعتقال التي نفذتها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة سنة 1998، حملة اعتقال شملت نحو 200 شخصاً من حماس، في الفترة الممتدة بين 1998/11/2-10/29، وذلك على إثر عملية على مفرق مستوطنات غوش قطيف بغزة. ومن بين أبرز المعتقلين في سنة 1998: عبد العزيز الرنتيسي، وإبراهيم المقادمة، ونزار ريان، وإسماعيل هنية، ونافذ عزام، وعبد الله الشامي، ومحمود الزهار، وأحمد بحر، وإسماعيل أبو شنب.

ومع تولي محمود عباس رئاسة السلطة في كانون الثاني/يناير 2005 شرع مباشرة في تنفيذ بنود خطة خريطة الطريق وقام بدمج الأجهزة الأمنية وتولى فريق أمريكي عملية التدريب، ومراقبة التنسيق الأمني بين الأجهزة الفلسطينية والإسرائيلية. وقد وصل التنسيق الأمني أوجّه بعيد الحسم العسكري، الذي وقع في حزيران/يونيو 2007 في قطاع غزة، وكان قد سبقه انتشار واسع لظاهرة الفلتان الأمني في قطاع غزة والضفة الغربية على حدّ سواء، وقد سقط جراء ذلك العديد من أبناء فصائل المقاومة والمدنيين، وانتشرت عمليات التصفية الجسدية على خلفيات سياسية وبأيدي عناصر من الأجهزة الأمنية أحياناً، أو بأيدي عناصر من الفصائل الفلسطينية أحياناً أخرى.

جدول رقم 3: ضحايا الفلتان الأمني 2002-2007¹²

السنة	الجرحي	القتلى
2002	2	2
2003	111	18
2004	178	57
2005	895	101
2006	1,239	260
2007	2,371	482
المجموع	4,796	920

¹¹ محسن صالح، الطريق إلى القدس، سلسلة منشورات فلسطين المسلمة (10)، لندن، 1998، ص 212.

¹² وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2008/1/13؛ ومركز الميزان لحقوق الإنسان، في: http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/insecurity_statistics.php

وقد قادت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية حملة جديدة من الاعتقالات ضد أنصار وأعضاء حركة حماس، حيث اعتقلت في شهري تموز/ يوليو و آب/ أغسطس 2007، أكثر من ألف من عناصر وأنصار حماس، وفي هذا الإطار أشاد تقرير لجهاز الشاباك الإسرائيلي سنة 2008، بجدية الأجهزة الأمنية الفلسطينية، كما أشار العقيد يواف مردخاي Yoav Mordechai، إلى أن السلطة الفلسطينية أعادت خمسين إسرائيليًا دخلوا المناطق التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. كما أشاد الرئيس الأسبق لجهاز "الشاباك"، عامي أيلون في 2011/1/26، بالتنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية وقال "لقد تجاوز التنسيق الأمني مع الجانب الفلسطيني في بعض الحالات مرحلة التعاون الاستخباري، ليصل إلى حدّ التعاون الثنائي في العمليات الميدانية"¹³.

كما كشفت الحكومة الإسرائيلية ضمن تقريرها الذي قدمته أمام "لجنة ارتباط الدول المانحة" في بروكسل، أن أجهزة الاحتلال قامت بـ 2,968 عملية مشتركة مع قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية سنة 2010 مقارنة مع 1,297 عملية سنة 2009، أي زيادة بنسبة 129%. كما عقدت 686 اجتماعاً مشتركاً معها سنة 2010، مقارنة بـ 544 اجتماع سنة 2009، أي زيادة نسبة 26%¹⁴.

ولم يقف التنسيق الأمني عند ملاحقة المقاومة، وإنما وصل إلى حدّ غرض النظر عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008-2009، وذلك حسب تسريبات موقع ويكيليكس WikiLeaks سنة 2010 التي قالت إن الحكومة الإسرائيلية حاولت تنسيق الحرب على قطاع غزة مع السلطة الفلسطينية.

رابعاً: المقاومة في ظل السلطة الفلسطينية:

تعرضت المقاومة الفلسطينية منذ تأسيس السلطة الفلسطينية وإنشاء أجهزة الأمن الداخلية التابعة لها، لمخاضات كثيرة وصلت إلى حدّ الصدام المسلح بين العديد من فصائل المقاومة، وصولاً إلى حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، وهنا لا نعني فقط

¹³ صحيفة أخبار الشرق الإلكترونية، 2011/1/27.

¹⁴ محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص 46.

الانقسام الجغرافي المتمثل بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة وسيطرة حركة فتح على الضفة الغربية، بل الأمر أعمق من ذلك حيث وصل إلى مرحلة معاونة المحتل في ملاحقة المقاومين على اختلاف ألوانهم، حتى باتت الضفة الغربية شبه آمنة للمحتل.

وعلى الرغم من القمع الذي مارسته السلطة الفلسطينية منذ عهد ياسر عرفات ضدّ المقاومة والاعتقالات التي طالت الآلاف من عناصر المقاومة وقيادتها وتعذيبهم في سجون السلطة، إلا أن المقاومة الفلسطينية استطاعت أن تحقق نجاحات هزت "إسرائيل" في عمقها الاستراتيجي، مما دفع الحكومة الإسرائيلية برئاسة أرييل شارون إلى الانسحاب من قطاع غزة سنة 2005.

ومن الواضح أن الفترة الذهبية للمقاومة الفلسطينية التي استطاعت فيها إلحاق الضرر المباشر بـ"إسرائيل" هي الفترة التي غابت فيها عمليات التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" بين سنتي 2000-2005، فوفق إحصائية نشرتها جريدة هآرتس Haaretz الإسرائيلية قتل خلال خمس سنوات من انتفاضة الأقصى (2000-2005) 1,330 إسرائيلياً¹⁵. وفي إحصائية للجناح العسكري لحركة حماس ذكر أن عدد القتلى الإسرائيليين الذين سقطوا في العمليات التي نفذها (2001-2005) بلغ 752 قتيلاً، فيما تناقص العدد خلال السنوات الخمس التي تلتها (2006-2010) ليصل إلى 113 قتيلاً إسرائيلياً، وهو ما يعادل 15% ممن قتلوا خلال الفترة السابقة الذكر، مما يؤشر إلى تراجع في أداء المقاومة خلال هذه الفترة، إذ كان التنسيق الأمني أحد أهم أسباب هذا التراجع.

وقد عملت السلطة الفلسطينية بشكل واضح منذ حزيران/يونيو 2007 على تفكيك البنية التنظيمية لحركات المقاومة في الضفة الغربية وخصوصاً حركة حماس، مما أسهم في تفويض عمل المقاومة وتعطيلها في الضفة، تحت حجة تنفيذ بنود خريطة الطريق.

وبالرغم مما تعرض له قطاع غزة من اعتداءات إسرائيلية متكررة على مدى خمس سنوات من سيطرة حماس على القطاع، إلا أن المقاومة الفلسطينية قويت وتجذرت واتسعت إمكاناتها؛ فقد أثبت الأداء المتميز للمقاومة الفلسطينية في حرب الفرقان (2008-2009)، بأنها قادرة على الصمود أمام الاحتلال الإسرائيلي ومنعه من

¹⁵ Haaretz newspaper, 23/8/2005, <http://www.haaretz.com/print-edition/news/230-israelis-killed-in-gaza-strip-since-1967-1.167851>

تحقيق أهدافه التي شنت الحرب من أجلها؛ إذ لم يتمكن الاحتلال الإسرائيلي من تحرير الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط إلا عبر شروط المقاومة، كما لم يتمكن من إنهاء حكم حماس كما كان يحلم.

كما بات واضحاً أن المقاومة الفلسطينية بإمكانياتها المحدودة قادرة على كي الوعي الإسرائيلي، حيث وصلت صواريخ المقاومة في أثناء صدّ العدوان الإسرائيلي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 إلى العمق الإسرائيلي وأصبحت صواريخ المقاومة تهدد حياة نحو 3.5 ملايين إسرائيلي.

خامساً: التهويد والاستيطان في ظل وجود السلطة الفلسطينية:

اتفقت الأحزاب الإسرائيلية على أهمية المشاريع التهويدية في تحديد مسارها المستقبلي، وإن اختلفت أحياناً في كيفية تطبيقها وفي تيرتها، كل وفق أولوياته التي تصب في النهاية في صالح المشروع السياسي الإسرائيلي.

إن من أخطر ما خلفه اتفاق أوسلو على مستقبل مشروع الدولة الفلسطينية هو تأجيل البحث في مسألة الاستيطان ومستقبل المستوطنات إلى المرحلة النهائية، وهو ما منح "إسرائيل" الفرصة للتغول في تطبيق مشاريعها الاستيطانية في الضفة الغربية، حيث قدر عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى منتصف سنة 1991 بما يزيد عن 216 ألف مستوطن¹⁶. فيما تضاعفت عدد المشاريع الاستيطانية خلال الفترة الممتدة 1994-2011، فوصل عدد المستوطنين مع نهاية سنة 2011 نحو 540 ألف مستوطن بمن فيهم مستوطنو شرقي القدس¹⁷.

تناولت كل من اتفاقية القاهرة أيار/ مايو 1994 واتفاقية أوسلو 1995/9/2 وضع المستعمرات والمستوطنين بدقة أكبر من اتفاق إعلان المبادئ، بحيث برزت بوضوح

¹⁶ غسان دوعر، المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 55.

¹⁷ انظر: محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 74.

الأهمية المركزية للمستعمرات في السياسة التفاوضية الإسرائيلية؛ فأبقت سيطرتها المباشرة على الجزء الأكبر من أراضي الضفة الغربية، بغرض تنفيذ المزيد من المشاريع الاستيطانية، وقضم المزيد من أراضي الضفة.

كما تضمنت خطة خريطة الطريق التزاماً إسرائيلياً واضحاً بوقف الاستيطان في أراضي السلطة الفلسطينية، إلا أن الجانب الإسرائيلي لم يلتزم بها بالرغم من تنفيذ الجانب الفلسطيني للمتطلبات الإسرائيلية الأمنية.

أما فيما يخص مبدأ تبادل الأراضي الذي كان قد طرح في مفاوضات كامب ديفيد سنة 2000 ووفق عليه فلسطينياً، كما تكرر طرحه في جولات عديدة من المفاوضات، وهو ما كشفت عنه الوثائق التي نشرتها فضائية الجزيرة مطلع سنة 2011 توضح موافقة الجانب الفلسطيني على هذا المبدأ، وفي هذا الإطار فإن ذلك يعدّ تكريساً واضحاً لوجود المستوطنات في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس.

إن غياب الاستراتيجيات البديلة للسلطة الفلسطينية عن مسار التسوية السلمية وانتظار العطف الإسرائيلي لمنح الشعب الفلسطيني، أو بالأحرى السلطة الفلسطينية، فتاتاً من الأراضي المتقطعة الأوصال لإنشاء دويلة فلسطينية دون سيادة عليها، سيزيد من طمع المحتل الإسرائيلي بمزيد من الأراضي عبر تنفيذ المزيد من المشاريع الاستيطانية والتهويدية في القدس وغيرها من أراضي الضفة الغربية.

سادساً: الفساد:

سعت السلطة الفلسطينية منذ اللحظة الأولى لولادتها إلى نقل صنع القرار السياسي من دوائر منظمة التحرير إلى دوائر ووزارات السلطة الفلسطينية، ونقلت معها جميع شوائب المنظمة من فساد إداري ومالي. وسرعان ما عانت هذه السلطة من وجود مراكز قوى تتناحر فيما بينها، وتطغى على عدد من جوانبها المصلحة الشخصية والمنفعة الذاتية. وفي ظل غياب أجهزة الرقابة وتهميش القضاء، برز الفساد في مؤسسات وإدارات السلطة الفلسطينية، فقد قدر تقرير لجنة المراقبة في

المجلس التشريعي الفلسطيني الصادر في أيار/ مايو 1997 قيمة الفساد المالي في أجهزة السلطة بـ 326 مليون دولار¹⁸.

كما كشف النائب العام الفلسطيني أحمد المغني في 2006/2/5 أن عدد ملفات الفساد المالي التي وصلت إلى النيابة العامة تزيد عن خمسين قضية، وأن أكثر من 700 مليون دولار أهدرت في قضايا فساد¹⁹. ولكننا لا نستطيع أن نُعدَّ هذا المبلغ هو حجم الفساد الحقيقي، حيث صرح سلام فياض وزير المالية السابق أن مداخيل الخزينة في السلطة الفلسطينية قد ارتفعت بمقدار 30 مليون دولار في الشهر خلال سنة 2004 نتيجة مكافحة الفساد، أي بمعدل 360 مليون دولار سنوياً²⁰.

كما وجه البيان الافتتاحي في جلسة استماع اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا في الكونغرس الأمريكي في 2012/7/2، اتهاماته للرئيس عباس بأنه استفاد من موقعه السياسي لمصالحه الشخصية، كما اتهم ابنه ياسر وطارق بالاستفادة من عقود المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية. وهنا نرى أن الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية على دراية كاملة بتفاصيل الفساد في دوائر السلطة الفلسطينية، إلا أنها خلال العقدين السابقين من عمر السلطة لم تتوقف عن دعمها المالي، وكثيراً ما استخدمت أموال المانحين في عملية ابتزاز سياسي، وفي استدراج قيادة السلطة الفلسطينية إلى مواقف سياسية لا تصبّ في مصلحة الشعب الفلسطيني، إذ أشار تقرير لصحيفة يديعوت أchronoth الإسرائيلية إلى أن مكاتب الجيش الإسرائيلي ووزارة المالية وغيرها من الدوائر الرسمية الإسرائيلية تحتوي على قصص لا تُحصى عن الفساد في السلطة الفلسطينية، لدرجة أنه اقترح في خلال انتفاضة الأقصى أن يُهدد مكتب رئاسة الوزراء الإسرائيلي بنشر هذه المعلومات إذا ما استمرت "دورة العنف"²¹.

¹⁸ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها، طبعة مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 117.

¹⁹ صحيفة النهار، بيروت، 2006/2/6.

²⁰ التقرير الصحفي اليومي عن سلطة النقد الفلسطينية، 2006/5/24، انظر:

<http://www.pma-palestine.org/arabic/dailyrep/rep.pdf>

²¹ أين يذهب المال؟ الملايين السرية للمسؤولين الكبار في السلطة الفلسطينية، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، صحيفة يديعوت أchronoth، 2000/10/10.

سابعاً: السلطة الفلسطينية: التطور بازجاه دولة أم كيان وظيفي:

لم يختلف أداء المفاوض الفلسطيني على مدى عقدين من الزمن إلا في بعض الحيثيات التفصيلية، فمنذ إطلاق عجلة المفاوضات وتوقيع إعلان المبادئ سنة 1993، وسقف التفاوض في انحدار مستمر. وانطلاقاً من اتفاق أوسلو اعترفت منظمة التحرير بـ"إسرائيل"، أي أنها بمعنى آخر تخلت عن 78% من أرض فلسطين التاريخية، وكان من المفترض أن تنتهي المرحلة الأولى من هذه الاتفاقية خلال خمس سنوات، إلا أن المفاوض الإسرائيلي نجح في جرّ الجانب الفلسطيني إلى دائرة مفرغة من مفاوضات غير منتهية وإلى تنازلات وصلت إلى القبول بمبدأ تبادل الأراضي بما يكفل بقاء الكتل الاستيطانية ومعظم المستوطنين في الضفة الغربية، والحديث عن عودة بضعة آلاف من اللاجئين إلى فلسطين المحتلة سنة 1948.

تعددت الاتفاقيات الجزئية الموقعة بين الطرفين مثل اتفاقية القاهرة (1994/5/4) واتفاقية طابا (1995/9/28) واتفاقية الخليل (1997/1/15)، واتفاقية واي ريفر (1998/10/23)، واتفاق شرم الشيخ (1999/9/4). وأصبحت عملية نقض الاتفاقيات الموقعة ظاهرة إسرائيلية متكررة ضمن ممارسات منهجية تبنتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

انشغلت الاتفاقيات الموقعة منذ أوسلو بالإجراءات التفصيلية من دون إلزام الجانب الإسرائيلي بتطبيق القرارات الدولية والانسحاب من الأراضي المحتلة سنة 1967، حيث أجلت التفاوض حول مواضيع اللاجئين والقدس والكتل الاستيطانية والحدود إلى مفاوضات الوضع النهائي. وبعد مرور سبع سنوات من توقيع اتفاق إعلان المبادئ لم تكن السلطة تسيطر أمنياً وإدارياً على أكثر من 18% من أراضي الضفة الغربية.

وجاءت خطة خريطة الطريق في نيسان/ أبريل 2003 لتعيد المفاوض الفلسطيني، بالرغم من التحفظات الإسرائيلية الـ 14 عليها، إلى المربع الأول، أي إعادة تقديم أوراق حسن السلوك للجانب الإسرائيلي دون أي مقابل يذكر، إذ اشترطت على الجانب الفلسطيني وقف كافة الأعمال العسكرية ضدّ "إسرائيل". وبالفعل قامت السلطة

الفلسطينية، بدمج الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة، واستحدثت منصب رئيس الوزراء الذي تولاه محمود عباس ثم أحمد قريع في عهد عرفات، وتابعت تنفيذ كافة المتطلبات الإسرائيلية. ولكن كل ذلك لم يقنع الجانب الإسرائيلي الذي رفض تطبيق حتى ما يتعلق بالتزاماته في المرحلة الأولى من بنود خريطة الطريق إلا بعد أن تصل السلطة إلى معايير وموافاته الأمنية؛ حيث كان من المفترض أن تنتهي الخريطة بإقامة الدولة الفلسطينية في نهاية سنة 2005. إذ اشترطت "إسرائيل" للانتقال إلى المرحلة الثانية تفكيك منظمات المقاومة ومنع العمليات العسكرية ضدها، كما رفضت التجاوب مع مطالب القيادة الفلسطينية على اعتبار أنها لم تصل إلى مستوى أن تكون شريكاً حقيقياً للسلام.

استهل الرئيس عباس رئاسته بالتأكيد على مرجعية خريطة الطريق، والعمل على تنفيذ بنودها في مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في 2005/2/8. وعلى الرغم من حرص عباس على العودة إلى مسار المفاوضات، إلا أن نتائج الانتخابات الفلسطينية أتت على غير المتوقع، إذ فازت حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي.

وبذلك دخلت السلطة الفلسطينية في مسارات متناقضة بين حكومة تتبنى المقاومة نهجاً وطريقاً لاسترجاع الحقوق، وبين رئاسة تتبنى المفاوضات خياراً وحيداً لها. وانسجم الموقف الدولي مع المطالب الإسرائيلية المطالبة بالحكومة الفلسطينية بالاعتراف بـ"إسرائيل" ونبد "العنف" بالاتفاقيات السابقة، كما أسهمت الإجراءات التي اتخذها الرئيس الفلسطيني محمود عباس في تشديد الخناق على حكومة حماس ودخل في حرب صلاحيات مع الحكومة، مما زاد من حالة الفلتان الأمني.

وعلى الرغم من دخول المملكة العربية السعودية في وساطة لحل الأزمة الفلسطينية وتوقيع اتفاق مكة في 2007/2/7، والذي انبثق عنه تشكيل حكومة وحدة وطنية، نالت الثقة في 2007/3/17، إلا أنه كان واضحاً أن هناك تياراً داخل الأجهزة الأمنية من المحسوبين على حركة فتح تنسجم مع المخططات الأمريكية الإسرائيلية التي تستهدف إفشال تجربة حركة حماس وإسقاط حكومة الوحدة الوطنية، فإن عدد قتلى ظاهرة الفلتان الأمني خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2007 قد بلغ 422 قتيلاً

و1,946 جريحاً، فيما لم يتجاوز عدد قتلى الفلتان الأمني في الستة أشهر التي تلت الحسم العسكري التي قامت به حماس في 2007/6/14 نحو 60 قتيلاً²².

رأت الإدارة الأمريكية في الوضع الفلسطيني الجديد فرصة سانحة لتحقيق بعض المكاسب من خلال دفع عملية السلام نحو الأمام، فدعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن George W. Bush في 2007/7/16 لعقد مؤتمر دولي لعملية السلام. ومن الغريب أن القيادة الفلسطينية وافقت على المشاركة في المؤتمر، بالرغم من أن الموقف الإسرائيلي كان رافضاً لبحث قضايا الحل النهائي في مؤتمر أنابوليس الذي عقد في 2007/11/27. كما رفضت "إسرائيل" تبني جدول زمني ورأت في هذا المؤتمر إنما هو مؤتمر دولي لبناء أساس لتفاهمات من أجل استمرار المفاوضات.

تعددت اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية طوال سنة 2008، إلى أن اعترفت القيادة الفلسطينية مع نهاية سنة 2008 بأن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود؛ وأعلنت وقف المفاوضات احتجاجاً على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أواخر سنة 2008 وبداية 2009. واستمرت حالة الجمود في عملية السلام إلى أن أعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير موافقتها في 2010/5/8، على المشاركة في مفاوضات غير مباشرة. وعلى الرغم من التعتن الإسرائيلي وإصراره على شروطه بعدم وقف الاستيطان وتأكيد على يهودية "إسرائيل" إلا أن القيادة الفلسطينية، وتحديداً في 2010/8/21 وافقت على العودة إلى المفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة. وبدأت بذلك مرحلة جديدة من المفاوضات برعاية أمريكية في 2010/9/2، إلا أن هذه الجولة لم تدم طويلاً، حيث توقفت بعد نحو شهر من إطلاقها. واستمرت حالة الجمود في مسار التسوية طوال سنتي 2011 و2012، بالرغم من الخطوة التي قامت بها المملكة الأردنية باستضافة لقاءات استكشافية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في كانون الثاني/يناير 2012.

لعل ما كشفت عنه الوثائق التي نشرتها قناة الجزيرة في كانون الثاني/يناير 2011، يختزل الكثير من التجربة الفلسطينية في المفاوضات، حيث ثبت بالوثائق استعداد

²² محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 47.

المفاوض الفلسطيني التخلي عن العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين، كما قدمت عروضاً تشجيعية للجانب الإسرائيلي يمنحهم "أكبر أورشليم في التاريخ اليهودي" حسب وصف كبير المفاوضين صائب عريقات في أحد اللقاءات بين عريقات والمبعوث الأمريكي جورج ميتشل George Mitchell.

لم تدفع كل التنازلات والإغراءات التي قدمها الجانب الفلسطيني بعملية السلام إلى أي خطوة نحو إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967. وانطلاقاً من إقرار المفاوض الفلسطيني فشل عملية السلام وانكشاف العديد من أسرار المفاوضات، سعت القيادة الفلسطينية إلى تحقيق نصر دبلوماسي من خلال توجيهها إلى الأمم المتحدة في سنة 2011 لأخذ العضوية الكاملة في الجمعية العمومية، وهو ما اصطدم بالرفض الأمريكي الذي استخدم حق النقض ضد مشروع القرار. عادت القيادة الفلسطينية الكرة في سنة 2012 واستطاعت الحصول على صفة دولة غير عضو في الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

من الملاحظ أن كافة الإجراءات والقرارات التي اتخذت على صعيد المفاوضات أو الذهاب إلى الأمم المتحدة لم تكن ضمن إجماع وطني، بل إن التفرد في القرارات المصيرية التي تمس مستقبل الشعب الفلسطيني من قبل محمود عباس وحركة فتح كانت سمت هذه المرحلة.

خاتمة:

وبعد كل ما تقدم نرى أن السلطة الفلسطينية لا تسيطر إلا على جزء بسيط من أراضي الضفة الغربية المتقطعة الأوصال، كما أن اقتصادها المتهاك يعجز عن سدّ رواتب الموظفين دون دعم الدول المانحة، ناهيك عن حالة الانقسام السياسي والجغرافي المستمر لأكثر من خمس سنوات، واستمرار الاستيطان والتهويد والاعتقالات والاعتداءات الإسرائيلية؛ كل ذلك يضعنا أمام حالة من الفشل تعود إلى الأساسات التي بُني عليها اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقيات سياسية أسهمت في تحويل السلطة الفلسطينية من مشروع دولة إلى كيان وظيفي.

وهنا نتساءل ما هو الحل للخروج من الأزمة؟ والجواب هو أنه لا بدّ من إعادة قراءة الواقع الفلسطيني والإقليمي والدولي، والاستفادة من المتغيرات الاستراتيجية التي تعمل لصالح القضية الفلسطينية، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، ووضع برنامج وطني يستجيب لطموحات الشعب الفلسطيني، والابتعاد عن حالة التفرد بالقرار، وإعادة القضية الفلسطينية إلى محيطها العربي والإسلامي.